

البحرين

حققت البحرين في عام 2015 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. أطلقت الحكومة خطأً ساخناً متعدد اللغات، وهو متاح للجمهور للإبلاغ عن حالات الإتجار بالبشر والإساءات التي تُرتكب ضد العمال المهاجرين. ورغم أن المشكلة لا تبدو واسعة النطاق، إلا أن الأطفال يتم تشغيلهم في أسوأ أشكال عمالة الأطفال بما في ذلك استغلالهم في الجنس التجاري. لم تقم الحكومة بإجراء أبحاث لتحديد طبيعة ونطاق أسوأ أشكال عمالة الأطفال في البلد. بالإضافة لذلك، لم تنشر الحكومة معلومات عن مساعيها في مجال إنفاذ القانون ولم تضع أية آليات لتنسيق جهودها بين الوكالات الحكومية وسائر أصحاب المصلحة لعلاج مشكلة عمالة الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في البحرين.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	التأكد من أن البنود القانونية لتحديد الحد الأدنى لسن العمل لا تستثني الأطفال العاملين في قطاعات معينة، بما في ذلك الخدمة المنزلية.	2015 – 2014
الإنفاد	التأكد من أن القوانين لا تجيز محاكمة الأطفال من ضحايا الإستغلال الجنسي التجاري. جمع المعلومات المتعلقة بتمويل دائرة التفتيش على أبواب العمل وإتاحتها للجمهور، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بعدد مفتشي العمل، ونظام التدريب، وعدد عمليات التفتيش وما إذا كان قد تم تطبيقها في مواقع العمل أو من خلال المراجعة المكتبية فقط، وعدد المخالفات المرتبطة بعمالة الأطفال والعقوبات المفروضة والغرامات التي تم تحصيلها، وما إذا كانت عمليات التفتيش قد تمت بطريقة روتينية أو استهدافية أو فجائية، وما إذا كانت هناك آلية إحالة متبادلة بين سلطات العمالة والخدمات الاجتماعية.	2015 – 2009
التنسيق	جمع ونشر البيانات الخاصة بنظام تدريب المحققين الجنائيين وعدد عمليات التحقيق، والمخالفات، والملاحقات القضائية، والإدانات.	2015 – 2013
سياسات الحكومة	وضع آليات تنسيق لمكافحة عمالة الأطفال بما في ذلك أسوأ أشكال عمالة الأطفال، مثل الاستغلال الجنسي التجاري.	2015 – 2009
البرامج الاجتماعية	تبنى سياسة تعالج كافة أسوأ أشكال عمالة الأطفال ذات الصلة، مثل الإستغلال الجنسي التجاري.	2015 – 2009
	إجراء دراسة شاملة لأنشطة الأطفال بغرض تحديد مستوى انخراط الأطفال في عمالة الأطفال أو تعرضهم لهذا الخطر بما في ذلك أسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2015 – 2009
	ضمان إتاحة فرصة الوصول الشامل للتعليم لا سيما بالنسبة للأطفال عديمي الجنسية.	2015 – 2010
	تطوير برامج لمعالجة قضية الأطفال العاملين في الخدمة المنزلية.	2015 – 2014